E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧١
Issue 71

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول / ٢٠٢٢
Oct. - Nov. - Dec. / 2022

قضايا سياسية
العدد ٧١
٢٠٢٢

طبع في
الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الصين و إدارة الصراع في القارة الآسيوية منذ عام 2011 م.م إياد مالك عبد المجيد أ.م.د عبد القادر دندن	1_ 12
2	ادارة المخاطر في استراتيجية الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسط الباحث جمعة عادل علي فيحان	13_27
3	المقومات الجغرافية والسكانية وتأثيرها في قوة روسيا الاتحادية الباحثة حنين إبراهيم عبدالله ا.م.د احسان عدنان عبدالله	28_36
4	التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط دموع قاسم كريم أ.م.د باقر جواد كاظم	37_49
5	صنع السياسة العامة في العراق بعد العام 2005 الباحث داخل عبد الحمزه هنين أ. د. فراس عبد الكريم البياتي	50_ 65
6	حراك تشرين الاجتماعي في لبنان وأثاره على الاستقرار وهشاشة الدولة م. م . سالي سعد محمد أ.د. أحمد عبد الله ناهي	66 _ 75
7	مرتكزات القوة الناعمة الإيرانية علياء حميد خيون أ.م.د نور عبدالاله عجرش	76_84
8	التكنولوجيا الخضراء وأهمية اعتمادها كسياسة عامة في العراق م.م علي عبد الرزاق شنشول	85_ 96
9	الحوار الوطني وتحويل النزاع في السودان بعد عام 2022 م.م. مصطفى صادق عواد	97_114
10	المعايير الدولية للحكم الصالح د. محمد عامر حسن	115 _ 126
11	الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة أ.م.د الاء طالب خلف الباحث: محمد عبدالعزيز مقداد	127_138
12	الارهاب السيبراني وأثره على الأمن القومي "العراق إنموذجاً" م.م قمر ثامر صبري	139_ 147
13	التوصيف الجيواستراتيجي لدول شبه القارة الهندية م.م. نسرين سمير جبار	148_ 161
14	انعكاسات تطوير القوى الكبرى لأجيال الحروب الجديدة على العلاقات الدولية م.م نظير سامي عبد الواحد أ.م.د. عباس سعدون رفعت	162_ 171
15	دوافع التوجه التركي أزاء منطقة المشرق العربي الباحثة: نهى مثنى نجم الدين أ.د. محمد ياس خضير	172_188
16	مكافحة الفساد وآليات معالجته في العراق م.م سارة عبد زاير	189_ 204
17	جهاز مكافحة الارهاب ودوره في تحقيق الامن المستدام ودور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام في العراق م.م ضحى فيصل علي	205_217

18	الرقابة على اللامركزية الادارية في العراق بعد عام 2003 م.م عفاف ظافر هادي	232_218
19	السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر بعد عام 2011 م.م علياء محمد طارش	250_233
20	التنمية السياسيَّة في العراق مابعد عام 2003 م. م. محمد مجيد حسين	267_251
21	تجربة اقليم كردستان العراق التنموية م.م أسامة محمد صاحب	277_268
22	معضلة الأمن في منطقة الشرق الأوسط " دراسة في مضامين مكافحة الارهاب " م. م ليث علاء خضير	297_278
23	تطور الحرب الروسية الاوكرانية و أنعكاساتها على القارة الافريقية (نماذج مختارة) م.م. مناسك عبد الوهاب حكمت	314_298
24	معادلات الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو السلام م.م نبأ إحسان شريف	330_315
25	تحديات المشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2005 م.م نور مشتاق حسن	345_331
26	دور النظم الادارية في السياسة المحلية (دراسة حالة العراق) م. م. نور موفق عبد الغني	361_346
27	سياسة تركيا الخارجية في ليبيا وتحدياتها (2011_ 2021) م.م هبه حميد شمخي الكناني	381-262
28	أثر الثقافة السياسية للأحزاب الكردية على الهوية الوطنية وانعكاساتها على بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي 2003 م.م هدى عبد الحسين فياض	396-382
29	تطور الحروب واثرها على الامن الوطني للدول (الحرب الهجينة انموذجا) م.م. هناء رحيم زيدان	411-397
30	أثر الفساد السياسي على الأنتخابات بعد عام 2003 (أنتخابات 2021 أنموذجاً) م.م. هند احمد عبد	425-412
31	توحيد السياسات في المؤسسات الحكومية بعد العام (2014) في العراق (الذكاء الاصطناعي أنموذجاً) م.م. هند شاكر محمود	438-426
32	الصين ومستقبل الصراع في بحر الصين الجنوبي م.م حسين حسن عزيز أ.د هيثم كريم صيوان	455-439
33	الحزب الشيوعي الصيني في العصر الجديد م.م منار شاكر محمود	473-456

الصين و إدارة الصراع في القارة الآسيوية منذ عام 2011

China and Conflict Management in the Asian Continent since 2011

م.م إياد مالك عبد المجيد*
أ.م.د عبد القادر دندن**

Iyad Malik Abdul Majeed
Prof. Dr. Abdel Qader Dandan

الملخص:

ان السياسة الاقليمية هي جزء من السياسة الخارجية للدولة، والصين احدى الدول التي تسعى من خلال سياستها لتحقيق اهدافها ومصالحها، وهي تاثرت بمرحلة الحرب الباردة وبالنتائج والمتغيرات التي أفرزتها مرحلة انتهاءها ، مما احدثت تحولا في العلاقات الدولية والاقليمية ، تختلف عما كانت عليه اثناء الحرب الباردة من حيث علاقات القوة والمصالح الاستراتيجية ، لاسيما بين القوى الكبرى في العالم، مما انعكس على السياسة الخارجية الصينية التي قامت على اساس مواجهة التدخل الامريكي في شؤونها الاقليمية، ومن ثم سعت الصين الى تحسين وتطوير علاقاتها مع دول الجوار لكي تحقق هدفين هما الاول- هو تحطيم الطوق الذي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاءها ، واحباط محاولة عزل الصين واحتوائها . والثاني- يتمثل بتهيئة البيئة الاقليمية لتكون بيئة مواتية لتحقيق النفوذ و التنمية في هذه المرحلة من مراحل صعود الصين.

Abstract:

The regional policy is part of the foreign policy of the state، and China is one of the countries that se eks through its policy to achieve its goals and interests. In terms of power relations and strategic interests، especially between the major powers in the world، which was reflected in Chinese foreign policy، which was based on confronting US interference in its regional affairs، Hence، China sought to improve and develop its relations with neighboring countries in order to achieve two goals، the first is to break the cordon imposed by the United States and its allies، and to thwart the attempt to isolate and contain China. The second is to prepare the regional environment to be conducive to achieving influence and development at this stage of China's rise.

المقدمة :

ترتبط اهداف السياسة الخارجية لاي دولة من الدول بغايات السياسة الداخلية في احد الاوجه ، وفي اوجه اخرى تعكس الرغبة بالدور الدولي وبالهيبة الدولية .وهي تدور وتتركز حول الحفاظ على الكيان الذاتي للدولة ، لذا فالسياسة الصينية لاتخرج عن ذلك ، فهي تعتمد على مجموعة من الاهداف التي تضعها نصب عينها وتكون هي اساس لتطبيق سياسة الدولة الاقليمية ، وإنّ أحد هذه الأهداف هو أن تصبح قوة اقليمية مهيمنة اسيوياً ، فاذا استطاعت الصين تحقيق الهيمنة الاقليمية ، سوف تصبح قوة عظمى لايضاهي نفوذها حتى الولايات المتحدة في اوج عظمتها ، لان الظروف التي وفرت للولايات المتحدة

* كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

** كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة باجي مختار عنابة/الجزائر.

هيمنتها كانت من محيطها الاقليمي، فضلا عن عدم منافستها من دول الاقليم، وهذا بخلاف الحال في الصين ، لذلك تسعى الصين الى السيطرة اقليميا لما يوفره ذلك من سيطرة عالمية .

اهمية البحث : تأتي اهمية الدراسة من تنامي استراتيجيات الدول العظمى والكبرى بالاهتمام في قارة آسيا، وأن هذه الاستراتيجيات يكون تأثيرها ليس على القارة فحسب ، بل سيكون لها تأثيرات دولية ، تعكس تداعياتها على التوازنات الدولية عموماً ، فضلاً عن محدودية الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل كامل ، إذ افتقار المكتبات العربية للدراسات التي تتناول دور الصين في قارة آسيا ، من خلال بيان الاهداف والآليات التي تعتمدها في إدارة صراعاتها داخل القارة الآسيوية .

اشكالية البحث : تدور اشكالية هذا البحث حول سؤال محوري مفاده : هل للصين دور في عمليات إدارة الصراع في قارة آسيا بعد عام 2011 ؟ وما هي طبيعة واهداف واليات ذلك الدور ؟ ومن السؤال الرئيس تتفرع لدينا مجموعة من الأسئلة :

1- ماهي مقومات القوة والقدرة للصين ؟
2- ماهي اهداف الصين من إدارة صراعاتها في القارة الاسيوية ؟
3- ماهي الآليات المتبعة من قبل الصين لإدارة الصراع في قارة آسيا ؟

فرضية البحث للأجابة عن مشكلة البحث فأننا ننطلق من فرضية اساسية قوامها الأتي (للصين دور كبير في عمليات إدارة الصراع في قارة آسيا منذ عام 2011 ، حيث تمتلك الصين أهداف وآليات لإدارة ذلك الصرع وفقاً لمصالحها الخاصة ومصالح حلفائها .

منهجية البحث :

تم الاستناد على المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الخاص إلى العام في تفسير إهداف وآليات الصين في إدارة الصراع في آسيا ، كما استند على المنهج الوصفي التحليلي من خلال قراءة ووصف عناصر القوة والمقدرة لدى الصين وانعكاسها على سياسة اليابان الخارجية .

هيكلية البحث :

توزعت هيكلية البحث في ثلاثة مطالب فضلاً عن المقدمة والخاتمة ، حيث تضمن المطلب الاول مقومات القوى والقدرة لدى الصين ، اما المطلب الثاني تضمن اهداف الصين من ادارة صراعتها في القارة الاسيوية ، المطلب الثالث تمحور حول الآليات الصينية في ادارة الصراع .

أولا : مقومات القوة والقدرة الصينية

قبل قرنين من الزمن حذر (نابليون بونابرت) من الصين قائلاً " انها مارد نائم ، أتركوه يغط في نومه ، لانه عندما يستيقظ سيهز العالم " واليوم قد استيقظ المارد وبدأ العالم يهتز [1] . وتوقع الرئيس الامريكي السابق (ريتشاد نيكسون) مستقبلاً زاهراً لها عندما قال " انها تحملت اقصى كوارث القرن العشرين من اجل ان تصبح واحدة من ابرز دول العالم في القرن الحادي والعشرين [2] . فتعد الصين

[1] نقلاً عن غراهام أليسون ، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة ، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، 2018 ، ص7
[2] ريتشارد نيكسون ، نصر بلا حرب ، ترجمة: محمد عبد الحليم أبو غزلة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، مصر ، ط3 ، 1991 ، ص258

بفضل التنامي المستمر لمكانتها على الساحة الدولية ، من القوى الرئيسة المميزة لمدة ما بعد نهاية القطبية الثنائية ، نظراً لما تمثله من مكانة استراتيجية على المستوى الإقليمي والدولي ، وهنا لابد من ان نتطلع على أهم مقومات القوة والقدرة الصينية

1-**المقوم الجيوبولتيكي :** تقع جمهورية الصين في الجزء الشرقي من قارة آسيا وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادئ ، وتبلغ مساحتها (9،596،961) مليون كيلومتراً مربعاً [1]. وهي الدولة الثالثة من حيث المساحة بعد روسيا الاتحادية وكندا ، ويطلق الصينيون على بلادهم اسم (تسونغوا) ويعني البلد الاوسط ، ويعود أصل هذه التسمية لأعتقاد اهل الصين قديماً ان بلادهم تتوسط الكرة الارضية، وانهم الشعب الوحيد الذي يمتلك حضارة [2] . وتمتد الصين من شمالها الى جنوبها على مسافة (5500)كم ، ومن شرقها الى غربها على مسافة (5200) كم ، وبمحيط حدودي يبلغ (20000)كم ، وتشترك الصين في حدودها مع (14)دولة ، إذ تحدها من الشمال (منغوليا وروسيا) ومن الشمال الشرقي (كوريا الشمالية) ومن الشرق (البحر الاصفر وبحر الصين الشرقي) ومن الجنوب الشرقي(بحر الصين الجنوبي) ، أما من الجنوب فتحدها (فيتنام ، لاوس ،بورما، والهند، وبوتان، ونيبال) ومن الغرب (كازخستان وقيرغيستان وطاجكستان و افغانستان) ومن الجنوب الغربي باكستان [3] . وتبلغ مساحتها البحرية (4،73) مليون كم ، ويوجد في شرق الصين البحرية (5400) جزيرة أكبرها جزيرى تايوان ومساحتها (36)الف كم ، وتليها جزيرة هاينان ومساحتها (34) الف كم ، وتعرف هاتان الجزيرتان ب (جزيرتي التحف) ، وينتشر على بحر الصين الجنوبي عدد كبير من الجزر الكبيرة والصغيرة والحدود البحرية والجزر الرملية يطلق عليها جزر بحر الصين الجنوبي [4] . ويمكن القول في وصف الصين الشعبية بأنها من الدول البرية_البحرية ، ألأمر الذي نجم عنه حرية في حركة الدولة الخارجية نتيجة سعة حدودها وصعوبة غلها . ولوقوع الصين في شرق ووسط آسيا وسعة مساحتها وكثافة سكانها جعلها من الدول المؤثرة في التوازنات الاقليمية وفي الساحة الدولية [5] .

2- **المقوم الاقتصادي :** لا ريب ان موارد القوة الاقتصادية بشتى انواعها تعد أحد العوامل الاساس المؤثرة في قوة الدولة وسلوكها السياسي بين الدول ، كما لها تأثير في كثير من توجهات الدولة الخارجية النابعة من خلفياتها الاقتصادية وقد يصبح بالامكان اتخاذ قرارات سياسية مصيرية مثل الدخول بحروب إذ ما توفر حد معين من هذه الموارد وإلا فلا بد ان يتأخر اتخاذ القرار لصالحها [6] .

عرفت الصين قفزة اقتصادية عملاقة خلال مدة زمنية قصيرة بدأت منذ عام 1978والذي اتبعت فيه البلاد سياسة الانفتاح الاقتصادي [7] حيث أدركت القيادة الصينية السابقة بقيادة (دينغ شياو بينغ) التي استلمت الحكم عام 1978 ان النهوض بالصين يتطلب النهوض بأقتصادها وهذا الامر لا يمكن أن يتحقق من دون اتباع سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم ، فمثل هذه السياسة تكون كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة (بيئة مسالمة) لسياسة أقتصادية ناجحة[8] . فعلى مدى جيل واحد ، أستطاعت امة لم

---

[11] يونس مؤيد يونس ، أدوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، ط1 ، الاردن ، 2015 ،ص60

[2] توفيق عبد العزيز سويلم ، نموذج الصين الاقتصادي ، وتفعيل العلاقات معه ، مجلة تجارة الرياض ، العدد 510 ، السعودية ، 2005 ، ص74-75

[3] Encyclopedia britanica ،vol.16،London،fifteenth edition 2005، p.36

[4] زياد يوسف حمد ، التحولات في سياسية الصين الخارجية تجاه آسيا ، مكتب دار الارقم للطباعة ، العراق ، 2016 ، ص48

[5] المصدر نفسة ، ص50

[6] محمد محمود ابراهيم ، الجغرافية السياسية اسس وتطبيقات ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، 1978 ، ص169

[7] عبد القادر دندن ، عبد القادر دندن ،الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي : آسيا الوسطى- جنوب اسيا – شرق وجنوب شرق آسيا ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الحاج خر –باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ،2013 ، ص68

[8] يونس مؤيد يونس ، مصدر سبق ذكره ، ص63

يكن لها وجود على قوائم الهيئات المالية الدولية ، ان تتصدر تلك القوائم بل وأن تحتل أعلى المراتب فيها ، حيث كان الناتج المحلي الصيني في عام 1980 أقل من 300مليار دولار وصل بحلول عام 2015 الى 11 تريليون دولار ليصبح الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد بالعالم [1] .

3- **المقوم العسكري :** طالما أن القوة العسكرية توفر الحماية لباقي القدرات الاخرى للدولة وهي تحمي الحدود الوطنية للدولة بما يؤدي الى تحقيق الأمن القومي ، فأن التنسيق بين قدرات العسكرية وباقي القدرات الدولة أمر ضروري ومؤثر في جميع القرارات التي تتخذها الدولة في سياستها الخارجية ، لذلك فأن بناء قوة عسكرية متكاملة قادرة على تحقيق الاتزان والردع يزيد من مكانة الدولة ونفوذها السياسي على المستويين الاقليمي والدولي[2].

لذلك تبذل الصين جهوداً متعددة لبناء جيش التحرير الشعبي ؛ حيث تسعى الصين إلى أن يكون جيشاً عالمياً بحلول عام 2049 وهي الذكرى المئوية لتولي الحزب الشيوعي السلطة ، فقد اتجهت الصين خلال السنوات الماضية الى الاهتمام والتركيز على تطوير ترساناتها العسكرية بمختلف صنوفها ومعداتها ، وذلك بعدما وجدت نفسها عرضة للتطويق من قبل الولايات المتحدة الامريكية في مجالها الاقليمي لمنعها من تحقيق سعيها صوب الهيمنة الاقليمية ، ولا سيما عند زيادة النفوذ الامريكي في شرق آسيا تحديداً في الاراضي اليابانية وكوريا الجنوبية ، فضلاً عن رغبتها في التوسع نحو مياه بحر الصين الجنوبي الغني بالثروات المعدنية واستعادة جميع الجزر التي تدعي ملكيتها الى الحكومة الصينية وحماية مصالحها وأهدافها الاقتصادية ، فعمدت على بناء الاساطيل البحرية التي تعمل في المحيط الهادي والهندي ، ووضعت برنامجاً يتعلق ببناء الغواصات العملاقة لتأمين سواحلها البحرية من الاعتداءات الخارجية [3] . فهي تسعى لبناء قدرات بحرية وجوية تكفل لها الانتشار والسيطرة على الاقاليم المجاورة عند الضرورة .

ويتكون جيش التحرير الشعبي من القوات البحرية والبرية والجوية ، وقد ركزت الصين في قدرتها البحرية على انواع جديدة من الغواصات التقليدية والنووية المجهزة بالصواريخ البالستية ، فضلاً عن استخدامها لرادرات فوق الافق ، وأقمار صناعية وشبكات سونار في قاع البحر لخدمة الصواريخ البالستية المضادة للسفن ، اما القوة البرية فتمتلك الصين أحد اكبر الجيوش البرية في العالم ، وبحسب الاحصائيات الرسمية لدى الصين أكثر من (2،5) مليون عسكري ، فضلاً عن الشرطة المسلحة الشعبية شبه العسكرية التي تضم أكثر من (1،5) مليون فرد ، وقوات الاحتياط البالغ عددها (800) ألف فرد[4] ، وفيما يتعلق بالقوة الجوية فتضم القوة الجوية وسلاح الجو مايقارب ثلاثة الاف مقاتلة ، وتكون عبارة عن نسخ مطورة من "ميج 21" و "ميج23" والتي تعرف بأسم "G7" ، وتمتلك اكثر من (100) مقاتلة "سو خوي27" ، ولديها صواريخ من اخطر الصواريخ المهددة للولايات المتحدة الامريكية لاسيما في منطقة المحيط الهادي [5] .

اما القدرات النووية فلدى الصين مخزون مكون من 280 راس حربي نووي بقي حجم هذا المغزون ثابت لفترة طويلة لكنه يزيد الان ببطء ، ورصد نحو 234 رأس حربي للقذائف البالستية ذات القواعد البرية

---

[1] غراهم أليسون ، حتمية الحرب ، مصدر سبق ذكره ، ص36-37

[2] أحمد عبد الجبار احمد عبد الله ، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاقه المستقبلية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ، 2015 ، ص119

[3] سنجانا جوشي ، المناخ الامني في شرق آسيا ، دراسات عالمية ، العدد 10 ، مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات، 1997 ، ص17

[4] حنان فالح حسن ، استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية حيال الصين بعد احداث 11/ايلول/2001 ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العراق ، العدد 63 ، 2020 ، ص ص 545-546

[5] تمارة كاظم الاسدي وشهد عبد الستار عيسى ، انتشار القوة وأثره في تغيير هيكل النظام الدولي : بروز الصين انموذجاً ، دار امجد للنشر ، الاردن ، 2020 ، ص ص70-72

والبحرية في الصين [1] . وتصاعد مخزونها النووي فيما يتعلق بالرؤس الحربية الى 290رأساً حربياً عام 2019 وفي عام 2020 زاد الى 320 ، فهي تعمل على تطوير ما يسمى "بالثالوث النووي" والذي هو عبارة عن صواريخ برية وبحرية وطائرات نووية جديدة[2] .

4- **المقوم التكنولوجي :** ركزت الصين منذ عام 1986على الاصلاح التكنولوجي داخل المؤسسات ، ومن اجل تعميم الوعي التكنولوجي داخل المؤسسات انتشرت التقنيات على نطاق واسع فيها وأسست جيلاً من المثقفين يستخدمون التكنولوجيا والمعارف الحديثة [3] . فأستطاعت ان تصعد سلم التكنولوجيا من خلال عمليات الشراء والمحاكات واغواء الشركات الاجنبية وتقديم الحوافز والتفضيلات للدخول معها في شراكات ونقل تكنلوجيا اليها مقابل منحها فرص اوسع للدخول في الاسواق الصينية ، إذ انها استطاعت ان تتبع استراتيجية المساومة من اجل النهوض بتكنلوجيتها الحديثة لا سيما مع الشركات متعددة الجنسية الكبرى [4] . وقد ساعدت هذه السياسات التكنولوجيا من اقامة مشاريع كبيرة ذات تكنلوجيا متطورة اسهمت في الصناعات الثقيلة: كصناعة السيارات والالكترونيات والاتصالات واجهزة الحاسوب المتطورة وايظاً صناعة الالياف البصرية المتطورة واجهزة الاتصالات الرقمية ، كما عملت الصين على تطوير مؤسساتها التكنولوجية ذاتياً ، لتتمكن في المستقبل من انتاج التكنلوجيا المتطورة داخل الاراضي الصينية .[5]

كذلك تمكنت من اطلاق اقمار مدنية وعسكرية وتصوير راداري ومسح المحيطات ، واقمار للتجسس الالكتروني لمراقبة وتتبع البحرية الامريكية والدول المتحالفة معها تايوان والهند واليابان ، فضلاً عن الى امتلاكها قذائف صاروخية –الاصطدام الحركي- التي تنطلق من الارض ، وتعطل الاقمار باطلاق اشعة ليزرية مما يفقدها فائدتها المقصودة ، والاستيلاء على الاقمار الاخرى وفق ما يسمى القرصنة الفضائية ، وهو ما تخشاه الولايات المتحدة الامريكية [6] .

ثانياً : الاهداف الصينية من إدارة الصراع في قارة آسيا :

شهدت العلاقات الصينية مع الدول الآسيوية تغيرات كبيرة في أقل من عقد من الزمن، إذ يبدو أن عهد السياسة التي أرساها الزعيم الصيني الراحل (دنغ هسياو بنغ)، حين كان يخشى تطويق الغرب لبلاده بعد أحداث تيانانمن عام 1989، والقائمة على مبدأ "الحفاظ على بيئة إقليمية مواتية" قد تراجع، وأصبح واضحاً أن الصين تنتهج سياسة أكثر تشدداً في مطالباتها في القارة الآسيوية، والتي تحمها مجموعة من الأهداف والتوجهات التي تسعى من خلالها لتحديد منطلقاتها في إدارة صراعاتها داخل القارة الآسيوية.

1 - الاهداف السياسية : سطرت القيادات الصينية المتعاقبة، مجموعة من الأهداف والغايات السياسية، التي تحدد موقع الصين في القارة الآسيوية وتطلعاتها العالمية، وتعمل كمتغير تفسيري لرؤية الصين لكيفية إدارة الصراعات وبؤر التوتر في القارة، ويكمن أهم تلك الأهداف في عنصرين رئيسيين هما:

---

[1] شانون كايل و هانس كريستنسن ، القوات النووية الصينية ، من كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، ترجمة عمر سعيد الايوبي واخرون ، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2020 ، ص393.

[2] https://www.bloombergquint.com ،2020، India and china add to nuclear arsenals in 2020 says report

[3] ابراهيم الاخرس ، التجربة الصينية الحديثة في النمو : هل يمكن الاقتداء بها ، ايتراك للنشر والتوزيع ، مصر ، 2005، ص71

[4] فوزي درويش ، العملاق الصيني بين الماضي والحاضر ، مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع ، مصر ، 2013 ،ص107

[5] هبة حسن رؤوف ، روسيا والصين ومقاربات إدارة التنافس في شرق آسيا، دار امجد للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2023 ، ص79

[6] محمد بهي الدين عرجون ، الفرصة الاستراتيجية : كيف تتحول الصين الى قوة عضمى فضائية ، ملحق تحولات استراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 55، العدد 216، مصر ، 2019 ،ص15

أ- **الحفاظ على وحدة الصين وسيادتها وسلامة أراضيها:** يعد عامل الوحدة هاجساً حقيقيا للصين عبر تاريخها، بعد ما عرفته من فترات تشتت ومساس بوحدتها عبر تاريخها، ولذلك كان تحقيق هذا الهدف دائما مدعاة لوسم من يحققه من قادة الصين بالعظمة والتميز، مثلما كان عليه الحال مع "ماو تسي تونغ"، والذي وإن أخفق في تحقيق نهضة اقتصادية وعسكرية، غير أنه نجح في توحيد الصين المعاصرة.
ويعد هدف الحفاظ على سلامة الصين وديمومتها والتزام بمبدأ (الصين الواحد) من الأهداف الجوهرية وقصيرة المدى، وهي أساسية وثابتة، وتحرص على تحقيقها بشكل مباشر وسريع وقوي وفعال[1]، وقد اعتبرت القيادة الصينية أن تحقيق هذا الهدف يشكل التزاماً ثابتاً لا يمكن الحياد عنه، وهذا يعني أمرين، أولهما تأكيد الأمن الوطني الصيني بكل ما يرتبط به على الصعيد الإقليمي، وثانيهما أن تحقيق الأمن الوطني الصيني، بما فيه إتمام عملية توحيد أراضي الصين سيكون بالوسائل السلمية، ومع ذلك فإن هذا التأكيد لا ينفي احتكام القيادة الصينية إلى الوسائل العسكرية، لا سيما إذا ما شعرت أن أهدافها الإستراتيجية المرتبطة بوحدة أراضيها وسلامتها معرضة للتهديد من قبل قوى خارجية[2].

ب- الحصول على مكانة ريادية إقليمية وعالمية والحفاظ عليها: يتمثل الهدف الرئيس الآخر من إدارة صراعاتها داخل القارة الآسيوية، في سعي السياسة الخارجية الصينية وراء حدودها المباشرة لمنع ظهور أي ند ينافسها في آسيا، أو على الأقل محو أي ميزة قد تكون لدى أي منافس عن طريق التحالف مع دولة أخرى، وتريد الصين تحديداً أن تمنع الولايات المتحدة من القيام بدور المهيمن الإقليمي في شرق آسيا، وأن تمنع اليابان من الظهور كنداً منافس لها ينازعها القوة والنفوذ هناك، وأن تحول دون تكوين تحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، أو ربما أيضا مع القوى الأخرى مثل الهند أو بعض دول آسيان لمواجهة احتمال التطويق الاستراتيجي للصين، لذلك حاولت هذه الأخيرة منع الهند من أن تصبح القوة المهيمنة بلا منازع في جنوب آسيا بعقدها تحالفاً إستراتيجيا مع باكستان.[3]

وترفض الصين انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على الشؤون الإقليمية والدولية، وترى أن نظام تتعدد فيه الأقطاب أكثر ملاءمة لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وتصف فكرة القيادة الأمريكية بعقلية الحرب الباردة، وترفض بصفة أساسية النفوذ الأمريكي في أسيا والسيطرة الأمريكية على إقليم آسيا والمحيط الهادي من خلال قوتها الجوية والبحرية تحديداً[4]، وتدعو إلى مبدأ المشاركة في التفاعلات السياسية والدولية بدلاً من الانفرادية والاحتكار من قبل دولة واحدة [5].

2- الأهداف الاقتصادية: إن تحقيق الرؤية الصينية لبناء المجتمع الصيني تستلزم تحقيق هدف إستراتيجي رئيس، وهو استدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وهذا ما يتطلب تحقيق الكثير من الأهداف الفرعية أهمها، استدامة مصادر الطاقة، والوصول إلى الأسواق العالمية.

أثر نمو الاقتصاد الصيني على ارتفاع حصة استهلاك هذه الدولة من الموارد الأولية لاسيما النفط والغاز، وقد أدى هذا التزايد المستمر للحاجة إلى الطاقة، إلى سعي الصين إلى ضمان الحصول على مصادر جديدة للموارد الأولية وخاصة النفط، لذا فإن أكثر هدف تسعى إليه القيادة الصينية هو ضمان

---

[1] صباح جاسم محمد الجنابي ، أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان ، المركز الديمقراطي العربي ، ط1 ' المانيا ، 2021 ، ص33

[2] نبيل سرور ، المؤسسات العسكرية الصينية وحماية إنجازات حقبة الإصلاح والإنفتاح ، مجلة الدفاع الوطني البناني ، العدد 93 ، لبنان ، 2015 ،ص 4

[3] كريستيان كوخ ، الصين والامن الاقليمي في جنوب آسيا ، في مجموعة مؤلفين ، توازن القوى في جنوب آسيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ص103-104

[4] نيللي كمال الأمير ، تحديات وتحالفات الصين في المحيط الاقليمي ، في الصين في عام 2021 ، مركز الحوار للدراسات السياسية والاعلامية ، العدد 1 ، 2022 ، ص20

[5] عبد القادر مجمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص20

تدفق الإمدادات من النفط والغاز والمعادن الأخرى،[1] لذا فإن مبعث التوجس الصيني من الخطط الأمريكية الرامية إلى تطويق الصين، لا يأتي فقط من حرصها على تدفق صادراتها والسيطرة على الأسواق، وإنما في سعيها الدؤوب إلى تأمين خطوط إمدادات امن الطاقة التي لا غنى عنها لاستمرار عجلة اقتصادها، فالصين باتت مستوردا للنفط بداية من العام 1993، والآن تخطت الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت اكبر مستورد للنفط في العالم[2].

وتقوم الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة على أسس عدة، أولها ضمان الوفرة لا سيما أنها مرشحة لاستهلاك كميات طاقة مرتفعة حسب تقديرات مكتب معلومات الطاقة من 5،6 مليون برميل يومياً عام 2003 إلى 15 مليون برميل يومياً عام 2030، ثانيها موثوقية الإمدادات التي تشمل نقلها من مناطق الإنتاج وخطوط النقل إلى مبتغاها النهائي، وثالثها الحصول على الإمدادات بأسعار مقبولة نسبياً، ورابعها التنويع في مصادر الإمدادات في ظل إستراتيجية التوجه نحو الخارج، وخامسها تحسين كفاءة الطاقة لإشباع الحاجات[3].

ويعد امن الطاقة احد مداخل الوجود الصيني في جنوب آسيا رغم قلته وتنافسها مع الهند، وكلاهما يسعيان إلى أن تكون جنوب آسيا مجالا حيويا خاص به، ولا يسمح ان يكون للطرف الاخر تأثيرا قوياً في التفاعلات الاقليمية هناك، وتأتي بنغلادش وميانمار التي تشكل مرتكزاً للاستثمار الطاقوي الصيني مستغلة العلاقات السيئة بين بنغلادش والهند لتصبح دولة ديناميكية مع هاتين الدولتين، واستكمال احتواء الهند من جهة الشرق مثلما فعلت من جهة الغرب مع باكستان، فاستغلت حقولاً نفطية معروفة باسم بارك بوريا، ومنفذاً بحرياً "شيتاغونغ" في بنغلادش، ما يجعل الصين مطلة على الحقول النفطية في ميانمار وللبحار المحيطة بالهند[4].

3- الأهداف العسكرية والأمنية: في إطار سعيها لبناء قوة عسكرية كبرى، فهي تهدف إلى تأكيد نفوذها خارج حدودها، بتكثيفها للتعاون مع روسيا الاتحادية لتصنيع مقاتلات في مقاطعة جنيزو الصينية، وتأمين دفاعاتها داخل حدودها بشراء صواريخ روسية مماثلة لصواريخ باتريوت الأمريكية، وعملت على تطوير اسطولها البحري، فضلاً عن لبيعها الاسلحة وتكنولوجيا السلاح للعديد من الدول ومن بينها باكستان، وتصدير التقنية النووية لإيران، وهذا دليل على قدرتها في تصدير سلاحها وتقنياتها[5]، فهدفها من وراء ذلك التوسع الاستراتيجي مثل ما تقوم به الدول العظمى لأداء أدوارها خارج حدودها، فتسليح باكستان من شأنه ان يكسبها حليفا استراتيجي في ظل المخاوف من احتمالات حدوث حروب اقليمية في منطقة بحر الصين الجنوبي[6].

لقد أدركت الصين بأن القوى التي سيطرت على الصين خلال قرن الإذلال، اعتمدت جميعها على التفوق البحري ، كما يحذر احد المحللين الصينيين من أن "تجاهل المحيطات خطأ تاريخي ارتكبناه ، ونحن ندفع الثمن ، بل وسوف ندفع ثمن ذلك في المستقبل أيضا" ، لذلك تبدو الصين عازمة على عدم تكرار هذا الخطأ، وتعمل حاليا على تعزيز القدرات البحرية والجوية والصاروخية لجيش التحرير الشعبي الصيني، كما أدركت ان جميع القوى الدولية اكتسبت النفوذ والامكانيات من خلال تأكيدها على امتلاك

---

(1) طيبة جميلة ، مصدر سبق ذكره ، ص393

(2) طارق عزيزة ، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، قطر ، 2017، ص5

(3) عبد القادر دندن ، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي : الابعاد والانعكاسات الاقليمية ، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2016، ص ص48-68

(4) عبد القادر دندن ، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص140-141

(5) يونس مؤيد يونس ، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازنات الاستراتيجية ، مصدر سبق ذكره ، 258

(6) يونس مؤيد يونس ، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازنات الاستراتيجية ، مصدر سبق ذكره ،

القوة العسكرية البحرية، لذلك يستعد الاستراتيجيون العسكريون الصينيون للنزاع البحري القادم، بإستراتيجية تعتمد على الدفاع المتقدم، من خلال السيطرة على البحار المجاورة للصين ضمن ما اطلقت عليه الصين سلسلة الجزر الاولى، التي تمتد من اليابان عبر تايوان الى الفلبين وبحر الصين الجنوبي[1].

وتهدف الصين في ادارة صراعاتها في القارة الاسيوية أيضا الى العمل على زيادة تواجدها العسكري في الخارج، سواء كان ذلك من خلال نشر قوات بغرض حماية تجارتها الخارجية كما تدعي، أو زيادة الانخراط بعمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة[2]، وطبقاً للكتاب الأبيض للدفاع لعامي 2013 و2019، لم يعد دور الجيش حماية المصالح في المحيط الإقليمي فقط، بل أصبح له مهمات في حماية مصالح ما وراء البحار والمحيطات الواسعة في بحر الصين الجنوبي، والمحيط الهندي والخليج العربي والبحر المتوسط [3]، وتهدف الصين من وجود هذه القواعد العسكرية، إلى توفير الحماية للشحنات البحرية التجارية للصين من خطر القرصنة البحرية، اضافة الى ان وجود مثل هذه القواعد سيعطي لجيش التحرير الشعبي القدرة على إظهار قوته خارجياً[4]. إذ تسعى الصين بشكل كبير في توسيع نطاق الإقليمي وحتى العالمي لجيش التحرير الشعبي ؛ بحيث يشمل تحديث قواتها البحرية والجوية لتكون قادرة على العمل لفترة اطول في البحر وأبعد من شواطئها [5]

ثالثاً: الآليات الصينية في إدارة الصراع في آسيا

تشمل أي سياسة خارجية لأي وحدة دولية على مجموعة من الاهداف التي تعكس قيمها ومصالحها الاساسية، ويرتبط تحقيق هذه الاهداف باستعمال وتوظيف مجموعة من الوسائل والآليات، وتعبئة الموارد والمهارات المناسبة لتحقيقها، وبدون ذلك يصبح من الصعب تحقيق هذه الاهداف، واتساقاً مع ما سبق تبنت الصين العديد من الوسائل والآليات لإدارة صراعاتها داخل القارة الاسيوية ، منها ما هي سياسية ومنها اقتصادية فضلاً عن الآليات العسكرية- الأمنية .

1- الآليات السياسية:

ساعدت التحولات الداخلية التي شهدتها الصين بسبب الإصلاح الاقتصادي على تغيير نظرة السياسة الخارجية الصينية الى القانون والشرعية الدولية ، وتأكدت هذه النظرة بالتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة . إذ رأت الصين ضرورة المشاركة في الاطر القانونية والمؤسساتية الدولية لما قد تحققه لها من منافع بدلاً من استمرار رفضها لها، مما يقيد حركتها في المجتمع الدولي، ولتحقيق اهدافها الخاصة انضمت لهذه المنظمات الدولية لأنها اصبحت أكثر اهمية لتصنيف المسائل السياسية الهامة ولاتعامل معها بما في ذلك الامن ، إذ تعمل الصين من خلال نشاطها في هذه المنظمات على زيادة نفذها، وعرقلة هيمنة قوى اخرى مثل الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك تهدف من الانضمام الى هذه المنظمات تجنب النقد ، حيث ادركت الصين أنها يجب أن تكون مثلا طرفاً مهماً في اتفاقيات حقوق الانسان.[6].

---

[1] غراهام أليسون ، مصدر سبق ذكره ، ص261

[2] ايمان الفخراني ، الوجود العسكري الصيني في الخارج ، في الصين في عام 2021 ، مصدر السابق ، ص34

[3] احمد المرابطي ، هل تمتلك الصين استراتيجية للتوسع العسكري في البحر المتوسط ؟ ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2020 ، ص1

[4] ايمان الفخراني ، مصدر سبق ذكره ،ص35

[5] متطلبات النفوذ : ما دلالات زيادة حجم الإنفاق العسكري الصيني ؟ إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، العدد 172 ، 2023 ، ص4 .

[6] طيبة جميلة ، مصدر سبق ذكره ، ص397

بعد ذلك سعت الصين إلى إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها، ففي ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة اصبح الواقع الدولي يحتم على الصين ان تجعل تطوير علاقات تعاون أمني ثنائية وعلاقات حسن جوار مع الدول المجاورة من اولوياتها الاستراتيجية، ومن المفيد التذكير بأن موقع الصين الجغرافي يمتاز بوجود خمسة عشر دولة جارة في البر، وست دول في البحر [1] . وأيضاً المشاركة في المؤسسات الاقتصادية الآسيوية ، حيث رأت الصين ضرورة تعزيز وجودها كقوة اقليمية تشهد نمواً اقتصادياً كبيراً بعد انفتاحها الاقتصادي ، وعدم السماح للولايات المتحدة الامريكية والدول الاسيوية الحليفة لها بالسيطرة على هذه المنظمات الاقتصادية الاسيوية [2].

وهدفت الصين من سياسة حسن الجوار في الواقع الى تهدئة البيئة الإقليمية وطمأنة الدول المجاورة بشأن اي تهديد امني صيني بسبب النزاعات الحدودية التي تسعى الصين لحلها بالتشاور والمفاوضات ، و الهدف الثاني يكمن في منع اي تحالف قد يتشكل بين هذه الدول والقوى الخارجية كالولايات المتحدة الامريكية مثلاً [3] . اما الهدف الثالث فيكمن في ان مثل هذه الجهود تعد حاسِمة للصين لكسر ما تعده استراتيجية تطويق واحتواء أمريكي لها. [4] .

2- الآليات الاقتصادية:

جدير بالذكر انه لم يعد للأيدلوجية الدور الحاسم في تشكيل رؤية الصين وصياغة انماط تفاعلاتها الخارجية ، حيث تراجع هذا العامل كثيرا –مقارنة بمرحلة الحرب الباردة- أمام مقتضيات المصلحة الوطنية ، وعدت الافكار القائمة على الايدلوجية غير واقعية كأدوات ومعايير فعالة لتصنيف الاصدقاء والخصوم.[5]

حاولت الصين بعد الحرب الباردة أن تصبح لاعباً اقليمياً لا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الى ان تشارك في ملء الفراغ الجيواستراتيجي الذي تركه الاتحاد السوفيتي مرتكزة في ذلك على البعد الاقتصادي ، فبعد الاصلاحات الاقتصادية التي قام بها (دينغ شياوبينغ) عام 1979 تمكنت الصين من اعادة هيكلة اقتصادها ليتأقلم مع التغيرات في المنظومة الاقتصادية العالمية ، وبدأت بتحقيق النفوذ في محيطها الاقليمي في آسيا عن طريق المساعدات الاقتصادية التي قدمتها للعديد من الدول وكذلك الاستثمارات وصولاً الى مشروع الحزام والطريق الذي سيغير ملامح توزيع القوة في النظام الدولي كما يرى البعض [6] .

بل وسعت أيضا لبناء تعاون اقتصادي اكثر من ميلها للتعاون السياسي ، حيث ان "تطوير وتنمية الاقتصاد الصيني هو السبيل لإرغام العالم على الاستماع اليك" ، وهي مقولة تؤمن بها الصين خاصة بعد ما اصبحت تجربتها التي تمزج بين نمو اقتصادي سريع واستقرار سياسي واضح نموذجاً تنموياً يجذب

---

[1] نبيل سرور ، مصدر سبق ذكره ، ص 3

[2] طيبة جميلة ، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية ، مجلة البحوث القانونية والسياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، العدد 5 ، الجزائر ، 2015 ،ص403

[3] المصدر نفسه ، ص404

[4] ريان هاس ، كيف تستجيب الصين للمنافسة الاستراتيجية المتصاعدة مع الولايات المتحدة ، مركز اسبار للدراسات والبحوث ، السعودية ،2021 ،ص9

[5] صفاء خليفة محمدين ، مصدر سبق ذكره ، ص168

[6] اسماء بن مشيرح ، التغلغل الصيني في جنوب آسيا : بين المكاسب الجيواستراتيجية والمعضلة الامنية ، مجلة السياسة والقانون ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري، المجلد 12 ، العدد 2 ، الجزائر ، 2021 ، ص384

الكثيرين ، وبالتالي اقامت علاقات مختلفة من اجل تحقيق الاستفادة والمنفعة الاقتصادية القائمة على تحقيق المصالح الصينية على اساس المنفعة المتبادلة [1] .

و بجانب سعي الصين الى زيادة تواجدها ونفوذها في المؤسسات المالية الدولية القائمة، تعمل في الوقت نفسه على تأسيس مجموعة جديدة من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية بقيادتها ، تماماً مثل الولايات المتحدة الامريكية التي انشأت البنك الدولي عام 1944 الذي يهدف الى الحد من الفقر وتقديم القروض للمشاريع الرأسمالية ، وانشأت صندوق النقد الدولي عام 1945 بهدف إعادة بناء انظمة الدفع الدولي [2] وعلى نفس النهج، لعبت الصين في السنوات الاخيرة دوراً رائداً في انشاء مؤسسات مالية دولية تحت قيادتها، مثل البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية ، وكذلك ساهمت في إنشاء بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة البركس الذي تم تفسيره على انه تحد لنظام برتن وودز ، بجانب تأسيس صندوق الاحتياط الطارئ للبريكس وبنك تنمية منظمة شنغهاي الذي لا يزال قيد المناقشة، وصندوق طريق الحرير [3] وهم يمثلون جميعاً ثقلاً موازناً للكيانات التي يقودها الغرب مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤخراً البنك المركزي الاوربي ، وعليه يمكن القول ان الصين هي الدولة الثالثة فقط في التاريخ بعد الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا التي لديها القدرة على تشكيل وقيادة نظام عالمي للمال والتجارة [4].

ومنذ تبني سياسة الانفتاح والاصلاح منذ عام 1978 والتحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق الاشتراكي، شهد الاقتصاد الصيني نمواً متسارعاً ، ونتيجة لذلك اتخذت الصين سلسلة من الاجراءات لتطوير الياتها للمساعدات الخارجية ، فأنشات عام 1993 صندوق المساعدات الخارجية للمشروعات المشتركة والذي يقدم الى الدول النامية قروضاً معفية من الفائدة ، كما بدأت عام 1995 من خلال بنك التصدير والاستيراد الصيني في منح قروض متوسطة وطويلة الاجل بفوائد بسيطة [5]. وبالمقابل استخدمت عامل العقوبات الاقتصادية كأحدى الاليات ادارة الصراع ،فعلى سبيل المثال لا الحصر، فعلت مع الفلبين عندما أكدت على المطالبة البحرية في بحر الصين الجنوبي عام 2014 إلى اعلان صيني مفاجئ بأن اطنان من الموز الفلبيني ملوث بالمبيدات الحشرية ، كما أدى نشر كوريا الجنوبية لنظام دفاع صاروخي امريكي إلى قيام الصين بأغلاق 90 سوبر ماركت في الصين عام 2017 بحجة "السلامة من الحرائق" [6].

فضلاً عن ذلك يعد مشروع الحزام والطريق أحد الاليات الاقتصادية التي تسعى الصين إلى استخدامها كأدة لزيادة فاعلية وجودها داخل تلك المنطقة من خلال الفرص الاستثمارية التي تقدمها إلى بلدان المنطقة .

3-الآليات العسكرية – الأمنية :

بعد ما بلغ الاقتصاد الصيني مكانة بارزة بين الدول الكبرى من حيث التقدم والنمو الاقتصادي ، كان لزاماً عليها ان تقوم بتنمية قواتها العسكرية لتتناسب مع مكانتها العالمية ولتحمي مكانتها الاقتصادية الممتدة عبر العالم ، وبما انها تعد من أكبر مستهلكي الطاقة، يتوجب عليها حماية الامدادات النفطية والتي

---

[1] المصدر نفسة

[2] one Belt one road (OBOR) and the Increase of chinas ،& Rohman .s،s، Nurhasanah، m ،Napang
P.62، 2019،5،Global Influence . PEOPLE : International Journal of Social Sciences

[3] Ibid

[4] one road : Chinas strategy for a ، One belt ، Kin Chi LAU & Tiejun WEN ، Erebus Wong ، Tsui SIT
p.38 ،Issue 8 ، Volume 68 ، 2017 ، Monthly Review ،new global financial order

[5] عبد الحفيظ عبد السلام محمد و حامد علي زين العابدين ، الصين وجائحة كورونا من احتواءها داخلياً الى توظيفها في السياسة الخارجية ، المستودع الرقمي لجامعة الزاوية ، كلية الاقتصاد ، جامعة الزاوية ، العدد 7 ، ليبيا ، 2021 ، ص14

[6] ما تعلمته الصين من حرب أوكرانيا ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العراق ، 2023 ،ص ص3-4

تأتي من دول ما وراء البحار ، فضلاً عن حماية الاستثمارات الصينية[1] . ونظراً لانفتاحها على مسطحات مائية واسعة في المحيط الهادي وطول سواحلها المطلة على مناطق مضطربة في بحري الصين الشرقي والجنوبي ، ولكونها تتقاسم تلك المياه مع قوى بحرية مؤثرة على رأسها الاسطول البحري الامريكي في آسيا المحيط الهادي ، والقوات البحرية الهندية والاسترالية واليابانية ،اضافة الى دول شرق آسيا ، فقد عملت الصين على تطوير قواتها البحرية ضمن سياسات تحديث الجيش الصيني ، إذ دعت الحكومة جيش التحرير الشعبي عام 2004 الى مباشرة مهام تاريخية جديدة تتضمن الحفاظ على المصالح القومية التنموية بما في ذلك خطوط المواصلات البحرية [2].

كما تبنت الصين خلال المدة الماضية استراتيجية عسكرية جديدة رداً على الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الهندوباسفيك ، فلم تكتف فقط بعسكرة الجزر وجعلها جزءاً من الاراضي السيادية الصينية ؛ بل تحولت الي بناء استراتيجية عسكرية واستراتيجية جديدة ، تقوم في الاساس على عقد سلسلة من التحالفات الدولية مع الجزر المنتشره في منطقة المحيط الهادي وهي (جزر سليمان وكريباتي وساموا وولاية ميكرونيزيا الموحدة وفيجي وتونجا وفانواتو وبابوا غينيا الجديدة ونيوي) ؛ لتهدد على نحو مباشر حرية الملاحة في هذه المنطقة ، وتمنع اي تحركات غربية وأمريكية مضادة [3]

وتسعى الصين في إنشاء مجموعة من "القواعد العسكرية" أو ما تسميها "نقاط القوة الاستراتيجية" في مختلف دول العالم، ففي عام 2013 دعت اكاديمية العلوم العسكرية التابعة للجيش الصيني إلى بناء قواعد في الخارج لاسيما في المحيط الهادي والهندي، من اجل تقدم الدعم إلى العمليات العسكرية ما وراء البحار، وممارسة النفوذ السياسي والعسكري على المناطق الإقليمية المختلفة [4] .فقامت ببناء ميناء جوادار في موقع باكستاني استثنائي الحساسية لتفوز بموطئ قدم في مجال التحكم بالخطوط البحرية ولإخضاع الهند للمراقبة ، وهكذا نجحت الصين بدعم باكستاني خفي ومكشوف في تطويق الهند براً وبحراً ، فضلاً عن ذلك قامت الصين منتهكة القواعد القانونية ، بتحويل باكستان الى بلد مسلح نووياً للوقوف بوجه الهند [(5)] .وبعد ان افتتحت لها قاعدة عسكرية في باكستان عام 2017، قامت عام 2018 ببناء قاعدة عسكرية لها في "جيبوتي" على بعد 500 كم من مضيق هرمز ، لتامين وارداتها من الغاز والنفط القادم من الخليج العربي ، فضلاً عن الاستحواذ على ميناء "هامبانتوتا" في سيريلانكا[(6)] .

وفي عام 2022 كشفت مصادر قيام الصين بتطوير (قاعدة ريام) البحرية في كمبوديا ، حيث سيستخدم الجزء الشمالي من القاعدة المطلة على خليج تايلاند حصرياً من قبل الجيش الصيني ، وبذلك تحاول الصين إلى إنشاء قواعد عسكرية في عدد من الدول بشكل سري لدعم الانتشار العسكري للقوات الصينية خارج حدودها [(7)] . واحتجاجاً على زيارة رئيسة مجلس النواب الامريكي نانسي بيلوسي عام 2022 الى تايوان ، اجرت الصين مناورات في محيط مضيق تايوان ، وكان وراء ذلك عدة أهداف ،

---

[1] سيدي محمد حيماد ، مصدر سبق ذكره ، ص73

[2] عبد القادر دندن ، التحول في تشكيل التوازنات الاستراتيجية : آسيا الباسفك إلى الهندوباسفك (دراسة حالة) ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 55 ، العدد 222 ، مصر ، 2020 ، ص17 .

[3] اسماء الصفتي ، حرب الجزر : كيف تصاعد الصراع الصيني – الامريكي في منطقة الهندوباسفيك ؟ ، انتررجونال للتحليلات الاستراتيجية ، متاح على الموقع الالكتروني : https://www.interregional.com/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8F%D9%80%D8%B2%D9%8F%D8%B1/ تاريخ النشر 2022/6/8 ، تاريخ المعاينة 2023/1/10

[4] احمد المرابطي ، مصدر سبق ذكره ، ص3

[(5)] طارق عزيزة ، مصدر سبق ذكره ، ص15

[(6)] شريفة كلاع ، مركزية الصين في مجالها الحيوي الأول : جنوب شرق آسيا والبحث عن توطيد النفوذ ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، جامعة الجزائر ، المجلد 10 ، العدد 2 ، الجزائر ، 2021 ، ص460

[(7)] قاعدة للصين في كمبوديا وشراكة اقتصادية امريكيا في آسيا ، موقع أسباب الالكتروني : https://www.asbab.com ، تاريخ النشر 2022/5/22 ، تاريخ المعاينة 2022/9/29 .

كاستعراض للقوات وتحقيق الردع وبيان قدرتها على فرض سيطرتها على مضيق تايوان وتغيير الوضع القائم [1].

وهكذا نرى ان الآليات الصيني لإدارة الصراع في القارة الاسيوية لتحقيق اهدافها الإقليمية ، تجمع بين كافة الآليات السياسة الخارجية المتاحة لها ، وذلك بدءً من استعمال الادوات الخطابية مروراً باللقاءات الدبلوماسية الثنائية ، والآليات الجماعية ، والمبادرات الاقتصادية والمؤسسات البديلة ، وليس انتهاءً بالادوات العسكرية بما تتضمنه من تحديث للجيش وتعزيز تواجده في آسيا ، إذ لم تتوقف الصين على ذلك بل حاولت تقديم مفاهيم جديدة تدعم موقعها في منظومة الافكار العالمية .

الخاتمة :

بات واضحاً أن السياسة الاقليمية للصين من المحددات الرئيسة والسمات البارزة للبيئة الاسيوية الزاخرة بالعديد من التفاعلات التي عكست اثارها ونتائجها على ماتطمح له الصين من دور بارز ومؤثر في المنطقة الجغرافية المهمة من العالم ، فمن المعروف ان الصين تعد احدى الدول الكبرى اقليمياً وتمتلك مقومات القوة مما يجعلها قادرة على فرض ارادتها على المنطقة الاسيوية ، اذ انها تعد صاحبة اكبر كتلة بشرية في العالم مما لايعني أمتلاكها مقوم اساسي من مقومات التنمية وهو العنصر البشري الذي لابد منه لقيام اي صناعة، فضلا عن أمتلاكها قاعدة اقتصادية كبيرة تعد الاكبر بين اقتصاديات جيرانها واداء أقتصادي منظم ذو خطوات محسوبة، الأمر الذي حدا بصناع القرار في الصين التعويل على هذا المتغير للاستفادة منه في اعطاء السياسة الخارجية دورا كبيرا في منطقة أسيا ، الى جانب ذلك كله، فانها تعد من الدول ذات الصناعات العسكرية التكنلوجية المتطورة على مستوى الدول الاسيوية، فلقد تمكنت تكنلوجيتها العسكرية من صناعة سلاح يعمل بالليزر له القدرة على اصابة وأسقاط الاقمار الصناعية التي تستخدم للتجسس عليها، ولاجل ذلك فأنها تمتلك من المقومات المادية ما يجعلها قوة أقليمية فاعلة ومؤثرة في المنطقة الاسيوية، والى جانب امتلاك الصين لتلك للمقومات التي ترفدها بالآليات الكفيلة لتحقيق اهدافه ، الا انه ينطوي على مقومات معنوية تتلخص في ان لها إرادة ورغبة في الحصول على مراكز متقدمة ومؤثرة في الوقت نفسه سواء على مستوى قارة آسيا او على مستوى العالم وفي جميع المجالات، يدفع هذه الرغبة الارث الحضاري الذي تتمتع به، ونظرتها لذاتها بانها كانت سيدة هذ العالم وقائدته في وقت ما .

لذلك سعت الصين نحو بناء نفسها كقوة اقليمية ومن ثم قوة عالمية في اطار نظام شمولي، لذا وضعت لنفسها أطار علمي لتطبيق وتنفيذ أسس هذة الرؤية أخذة بنظر الاعتبار الفرص والقيود التي يوفرها اقليم الصين الاسيوي لها، لتحقيق التفوق الاقليمي واعتماد القاعدة الاقليمية كنقطة ارتكاز في الوصول الى مرتبة القوى العظمى.

[1] محمد صلاح الدين ، التدريبات العسكرية حول تايوان ... الأهداف والسمات والرد الامريكي ، المركز المصري للفكر ةالدراسات الاستراتيجية ، على الموقع الالكتروني : https://marsad.ecss.com.eg/72078/ تاريخ النشر 2022/8/7 تاريخ المعاينة 2022/9/29